

حدد الجزيرة العربية

و «الناصري»

مستشفيات اليمن في المهداف السعودي... بالقصف والحصار

ظل اشتراط الشركات المصدرة تحصيل أموالها مسبقاً، وذلك في ظل غياب العملة الصعبة وامتناع البنوك المحلية عن فتح اعتمادات بنكية للشركات.

الحال نفسها تنكرر في مستشفى الكويت في صنعاء، وهو يستقبل أعداداً كبيرة من الجرحى إلى حد عجز العاملون هناك عن تقديم الإسعافات للجرحى، فيما كانت آخر الدفعات التي نقلت إلى الخارج المصابين من تفجير المسجدين، قبل بدء العدوان، إلى سلطنة عمان والجمهورية الإسلامية في إيران، وبلغ عددهم قرابة المئة.

يوضح أحد الأطباء أن الإصابات التي يخلفها الطيران تكون أخطر من الإصابات الناتجة من التفجيرات الانتحارية أو المواجهات المسلحة، محذراً من أنه إذا لم ينته الحظر الجوي فإن هؤلاء المصابين سيكفونون في حكم الذي ينتظر الموت.

زيادة على ذلك، يؤكد أحد المسؤولين في مستشفى العلوم والتكنولوجيا الخاص، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن المستشفيات أصبحت ضمن أهداف العدوان السعودي «الذي يريد أن يمارس الضغط لأسباب سياسية ومن أجل مفاقمة الوضع الكارثي عبر منع نقل الجرحى إلى الخارج، وكذلك استهداف الطيران السعودي للمستشفيات»، ويضيف:

«استهداف المستشفيات مباشرة لم يكن من قبيل الخطأ، فقد تكرر ذلك أكثر من مرة». وكان «العلوم والتكنولوجيا» قد تعرض للقصف وسقطت عليه قذائف أدت إلى وقوع عدد من الإصابات الخطيرة والمتوسطة، وكذلك الحال مع مستشفى 48 في العاصمة الذي تعرض للقصف أكثر من مرة واستشهد ثلاثة من حراسه وجرح خمسة آخرون، في وقت أعلنت فيه منظمة الصليب الأحمر الدولية أن الرياض «منعت طائرة محملة بالأدوية والمستلزمات الطبية من الهبوط في صنعاء»، كذلك لم تحصل المنظمة على «الضمانات الكافية كي تحط طائرتها في المطار»، علماً بأن السعودية لم تستجب لنداءات «الصليب الأحمر» حتى الآن.

العامّة في جامعة صنعاء والمدير العام المساعد لهيئة المستشفى، عبد اللطيف أبو طالب، إن المأساة تطاول المستشفيات الحكومية الأخرى، وخاصة أن الكادر الأجنبي من الأطباء والممرضين قد غادر البلاد من بداية العدوان السعودي، فيما يستعد من بقي منهم للمغادرة عبر المنظمات الدولية.

هذا الوضع، كما يقول أبو طالب، يفرض حملاً ثقيلاً على الكادر اليمني الذي ضاعف مناوبات عمل، ولكنه يؤكد أنهم في «الثورة» أكبر مستشفى حكومي في اليمن قادرون على استقبال عدد كبير من الجرحى والتعامل مع إصاباتهم، محذراً من أن مخزون الأدوية لن يكفي لمدة طويلة إذا طال العدوان. وقدر في الوقت نفسه أنهم يمكنهم الصمود

مخاوف من كارثة صحية في اليمن أثارته تداعيات العدوان السعودي، الذي يبدو أنه جعل المستشفيات هدفاً له، سواء بالحصار أو بالقصف الذي خلف أعداداً من القتلى والجرحى في ازدياد مطرد

صنعاء - إبراهيم السراجي

في غرفة العناية المركزة بقبع الشاب اليمني محمد (27 عاماً) الذي بترت قدمه جراء غارة سعودية استهدفت شاحنة لنقل مواد غذائية في مدينة يريم وسط اليمن. محمد أصيب إثر الغارة بحروق بالغة في جسمه مع شظايا استقرت في الرقبة والرأس والظهر، لكن مستشفى الثورة في صنعاء الذي نقل إليه يعجز الأطباء فيه عن إجراء العمليات الضرورية له.

وباتت مستشفيات اليمن عاجزة عن إنقاذ أرواح مئات الضحايا اليمنيين جراء العدوان السعودي، ويزيد على معاناة المصابين فقد امکانات الطبية أصلاً، في ظل الأعداد الكبيرة، فضلاً عن الحظر الجوي الذي يحول دون نقل الضحايا من ذوي الإصابات الحرجة لتلقي العلاج في الخارج.

الحاج عبد الصمد العسكري، وهو والد محمد، يقول إن الأطباء أخبروه أن ابنه يحتاج عدة عمليات جراحية في الخارج، وهذا المطلب شبه مستحيل، إذ يستصعب الأب نقل ابنه فيما «السعودية تقصفنا من الجو وتحاصرنا على الأرض!» و«الثورة» أحد المستشفيات المليئة بالجرحى جراء العدوان ومن قبله التفجيرات الانتحارية التي استهدفت المصلين في العاصمة قبل بدء الحرب الجوية بأسبوع، يقول طبيب الجراحة

«هذه الأحزاب سقطت ولم تعد أحزاباً كبرى إلا بحسب التصور الذهني الماضي، لكنها بمحصلة المواقف والسياسات الوطنية باتت صغيرة ولا تكاد اليوم تعدو كونها ظواهر صوتية للأسف». وأضاف في حديث إلى «الأخبار» إن «مواقف تلك الأحزاب من العدوان السعودي مخزية، وبالذات حزب الإصلاح الذي ارتكب فضيحة سياسية كبرى تندرج في خانة الخيانة الوطنية الكبرى ببيانه المؤيد للعدوان السعودي الأميركي». وكان «حزب التجمع اليمني للإصلاح» قد أعلن، مساء أول من أمس، تأييده عدوان «عاصفة الحزم» الذي تقوده السعودية إلى جانب دول عربية، إضافة إلى تركيا وباكستان، وبدعم وإسناد أميركيين لافتين.

وبرر الحزب، في بيان، موقفه بالقول إنه إثر «تعنت الحوثيين وانقلابهم على الحوار واستخدام القوة لفرض رؤيتهم على الشعب اليمني وقواه السياسية، حيث وصل بهم الغرور إلى الانقلاب على الشرعية... بل (وضعا) الأخ الرئيس (عبد ربه منصور هادي) أمام خيارين لا ثالث لهما: إما التسليم بما يريدون، ومن ثم دخول البلاد في الحالة المأساوية التي يعيشها الشعبان السوري والعراقي، وإما المواجهة والبحث عن دعم عسكري يعيد التوازن والاستقرار إلى ربوع الوطن، ما كان أمام الأخ الرئيس إلا استخدام صلاحياته الدستورية». وشرح الحزب أن ذلك جاء «استناداً إلى المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية الدفاع المشترك لجامعة الدول العربية، واتفاقية الطائف التي تم تجديدها في اتفاقية جدة عام 2000 وذلك لطلب الدعم من الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي وبقية الدول العربية ومجلس الأمن، فاستجاب الأشقاء في مجلس التعاون بقيادة خادم الحرمين الشريفين للطلب واطلقوا عملية عاصفة الحزم».

الناشط «الاشتراكي»، شوقي عبده، (تعز) قال لـ«الأخبار» إن «الموقف الشعبي واضح برفضه المطلق لهذا العدوان الفاجر، وليس في ذلك شك. بإمكان أي متابع أن يقف على حقيقة هذا الرفض الشعبي من خلال التظاهرات الراضية ومدى الاستجابة للتعنت الشعبية، وكذلك قوافل الدعم الشعبي للجيش واللجان الشعبية، وأيضاً التنديد الشعبي عبر مختلف وسائل الإعلام والتواصل»، مضيفاً إنه «ليس هناك من يؤيد هذا العدوان إلا بعض من يصطفون مع حزب الإصلاح ومن خسروا مصالحهم غير الشرعية جراء اندلاع ثورة الحادي والعشرين من سبتمبر 2014».

موقف «الاشتراكي»، الرسمي، بدأ أقل جرأة من موقف «التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري» الذي ظهر أمينه العام السابق، سلطان العتواني، خلف هادي في القمة العربية في شرم الشيخ معلناً تأييده للعدوان. وبرغم أن بياناً صدر عن الأمانة العامة لـ«الحزب الناصري»، أشار إلى رفضه «تتمدد بعض القوى في الجنوب» (في إشارة إلى «أنصار الله»)، فإنه ندد ورفض في الوقت ذاته العدوان على اليمن بشكل قاطع واعتبره اعتداء على السيادة اليمنية وانتهاكاً للمواثيق الدولية يأتي ذلك برغم أن أمينه العام الحالي، عبد الله نعمان، لا يزال عالماً في السعودية ولا يجرؤ على إبداء موقف بعد.

عموماً، وفي ضفة رافضي العدوان، تقف إلى جانب جماعة «أنصار الله» الأحزاب المتحالفة معها ومع «المؤتمر». ومن بين تلك الأحزاب: «حزب الحق» و«حزب البعث» و«حزب اتحاد القوى الشعبية» و«حزب الأمة»، وأحزاب أخرى أصغر. وعلق القائم بأعمال الأمين العام لـ«حزب الحق»، محمد المنصور، على تلك المواقف، الخجولة، الصادرة عن الأحزاب الكبيرة في اليمن بالقول:

منعت عمان مصارفها من استقبال تحويلات من اليمن

ومع ذلك، يؤكد العماد أن عدداً كبيراً من الطلبة لم يقفوا متفرجين أمام معاناة المرضى من مواطنيهم حيث ساهموا في عمل لجان تطوعية لاستقبال أعداد من المحتاجين منهم وفتحو لهم أبواب منازلهم وتقاسم البقاء فيها، إلى أن تفتتح ثغرة من أمل في جدار الحالة الصعبة القائمة الآن. من جهته، يقول لنا براء شبيران

وهو ناشط حقوقي يمني، يقيم حالياً في العاصمة البريطانية، إنه سعى، مع مجموعة من الناشطين اليمنيين هناك إلى مقابلة شخصيات نافذة في الحكومة البريطانية لحثها على محاولة للضغط على الحكومة السعودية كي تمنح العالقين في العاصمة الأردنية تأشيرات دخول إلى أراضيها ليتمكنوا من عبور المسافة عن طريق البر، إذ إن أراضي السعودية هي المسافة التي تفصل بين الأردن واليمن ولا يمكن عبورها من دون تأشيرة دخول مسبقة. لكن مع ذلك، يبقى أمر السفر عن طريق البر مسألة صعبة جداً، بالنظر إلى حالة المرضى الذين لن يتمكنوا من احتمال مشقاته. وفي السياق نفسه، يقول القائم

بأعمال رئيس الخطوط الجوية اليمنية، محمد المخلافي، إن عدد الخارج بلغ نحو 5 آلاف شخص منذ بداية الحظر الجوي على اليمن، يتوزعون على دول مثل مصر والأردن والهند وماليزيا وبعض الدول الأوروبية، مؤكداً أنه قد جرى تقديم اقتراح إلى الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد الجوية بضرورة تواصل وزارة الخارجية مع الدول التي تضم اليمنيين العالقين فيها، إلى جانب التنسيق مع دول «التحالف» بهدف السماح بأربع ساعات يومياً لاستقبال الرحلات الجوية من أجل إنهاء معاناة هؤلاء اليمنيين بأسرع وقت ممكن، مثلما فعلت روسيا والهند خلال اليومين الماضيين.



فيما اليمنيون عالقون خارج بلادهم رحلت معظم الدول رعاياها من اليمن (أفب)